

**كلمة الرئيس محمد أنور السادات
بمناسبة مؤتمر يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني**

في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أيها السادة والسيدات

أنه لمن دواعي السعادة والاعتزاز أن أشارككم في مناسبة غالية علي كل مصري وهي يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني.. أن تضامننا مع الشعب الفلسطيني لا يحتاج إلي تصريحات وبيانات لأنه تضامن فعلي وفعال قائم ودائم علي مدي الأيام والسنين

ومع ذلك فإن ٢٩ نوفمبر من كل عام الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة ليكون يوماً عالمياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني.. لهو مناسبة هامة لتجديد وتأكيد صمودنا بجانب أشقائنا أبناء فلسطين الذين يتطلعون إلي حقوقهم المشروعة وأن يتوفر لهم الأمن والأمان

ان احتفالكم بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني لهو رمز تاريخي لما يتحمله شعب مصر من جهد وما يبذله من طاقات نابغة من مسؤولياتنا القومية لتحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم الذي يعيد للفلسطينيين حقوقهم والذي يضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي لكل شبر عربي احتل عقب حرب عام ١٩٦٧ بحيث تعيش كل شعوب ودول المنطقة داخل حدود آمنة تقوم علي الاعتراف المتبادل والتعاون البناء حيث يسود الاستقرار ويتم التفرغ لمعركة البناء والتنمية وهي معركة ضرورية وملحة من أجل مستقبل شعوب المنطقة ورخائها

أيها السادة والسيدات

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية صحوه شعبية علي مستوي العالم الثالث.. كان من أثرها حصول عشرات من الدول علي حقها في تقرير مصيرها.. حيث تنعم اليوم بالاستقلال والسيادة.. وتشارك تلك الدول اليوم بشكل إيجابي في بناء وتشكيل طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة.. ومع ذلك فما زال الشعب الفلسطيني بالرغم من كل ما يتمتع به أبناؤه من تقدم علمي وثقافي يؤهله لكي يقرر مصيره بنفسه ما زال هذا الشعب يكافح.. ومازلنا نكافح معه من أجل أن يحقق ذاته ويقرر مصيره.. ويحتل مكانته في المجتمع الدولي كشعب ذي كيان فذ متكامل وتاريخ حضاري

ان مشكلة الشعب الفلسطيني تمثل أحد ملاحم النضال في عالمنا المعاصر.. ان المجتمع الدولي الذي رسخ بنيانه بعد الحرب العالمية الثانية مجسماً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الحرية والاستقلال والسيادة لكل الشعوب ما زال يقف عاجزاً أمام تلبية متطلبات النضال الفلسطيني وطموحاته بالرغم من المسؤولية المباشرة للمنظمة الدولية تجاه المشكلة الفلسطينية

ان النضال الفلسطيني ينبع من تصميم أبناء فلسطين علي إزالة ما وقع عليهم ظلماً من تشريد بعد أن طردوا من وطنهم وديارهم.. وهنا تكمن قمة المشكلة إذ أنه قد فرض عليهم وضع سياسي غير إنساني لا يوفر لهم تحقيق ذاتهم أو الوطن والأمن والاستقرار وسبل الحياة

ويتصاعد نضال هذا الشعب مرارة فيما لاقاه من قتل وحمامات للدماء علي أيدي بعض الحكام العرب.. هذا بجانب ما يلاقيه مرات ومرات في جنوب لبنان من ضربات قاسية بفعل غارات القوات العسكرية الإسرائيلية. ثم تتكالب عليه أيضاً القوي العربية التي تدعي لنفسها الرفض فتعمل انطلاقاً من هوي سياسي ولا مسؤولية

علي تمزيق وحدته السياسية باستقطاب بعض عناصر فئاته ضد الأخرى.. بحيث تعددت فصائل المقاومة الفلسطينية.. كل له ولائاته وشعاراته ومخططاته التي تتنافر وتتضارب بدلاً من أن تتسجم وتتوحد تجاه مخطط مشترك.. وسياسة متكاملة نحو هدف واحد

أيها السادة والسيدات

ان تلك الجوانب المختلفة لنضال الشعب الفلسطيني تكون في محصلتها بعداً هاماً وخطيراً.. وهو أن المشكلة الفلسطينية هي لب وجوهر النزاع العربي - الإسرائيلي لقد شهدت المنطقة حروباً عديدة منذ عام ١٩٤٨.. بحيث أصبحت ما يشبه بركاناً يغلي بعد كل حقبة قليلة من السنين في شكل حرب ضروس تضيع فيها الشظايا آلاف من الأبرياء.. ثم يعود البركان لفترة من الهدوء تتراكم خلالها عناصر الغليان مرة أخرى لتتطلق منه حرب جديدة أكثر مرارة واستفحالة من سابقتها.. وهكذا تعيش المنطقة في دائرة مفرغة لا نهاية ولا ضابط لها

ولقد انعكست حالة الحرب علي استقرار دول وشعوب المنطقة فبدلاً من أن تحشد طاقاتها ومواردها من أجل التنمية والرخاء.. تحولت تلك الطاقات وتلك الموارد إلي ترسانات من البارود والسلاح.. ومع هذا الاستنزاف عز علي شعوب المنطقة تحقيق آمالها المشروعة في مستقبل أفضل

وتستفحل مشكلة عدم الاستقرار في المنطقة التي سببتها المشكلة الفلسطينية بما يسود الضفة العربية المحتلة من غليان ومقاومة للاحتلال العسكري الإسرائيلي.. وبما يجري من مأس يومية في لبنان.. تلك الدولة العربية التي كانت تتمتع بدرجة عالية من النمو والتقدم.. فأصبحت اليوم مسرحاً للإرهاب والعنف وحمامات الدماء.. التي يمكن أن تحيل وحدتها الوطنية إلي كيانات هزيلة متنافرة.. تشكل بؤرة خطيرة تهدد استقرار المنطقة بأسرها

وبالطبع فإن تلك الحالة المتدهورة من حالة عدم الاستقرار لا تقف عند حدود المنطقة.. بل تنعكس بكل ثقلها وتعقيداتها علي السلام والأمن والاستقرار الدولي.. ان المنطقة بما تتميز به من أهمية استراتيجية من حيث الموقع والموارد خاصة البترول تحيل كل ما يحدث فيها من تخبط وصراع إلي أسباب تهدد المجتمع الدولي اقتصاداً وأمناً

أيها السادة والسيدات

ازاء كل تلك الأبعاد والمآسي التي تتشكل بفعل المشكلة الفلسطينية أخذت مصر علي عاتقها منذ بداية تلك المشكلة في عام ٤٨.. موقفاً راسخاً صلباً وهو الكفاح والتضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه المسلوبة حرباً ثم سلباً

وينطلق هذا الموقف المصري من جذور تاريخنا العربي.. ومن طبيعة وضعنا في المنطقة كأكبر دولة سكاناً وثقافة وتقدماً.. وهو الشئ الذي يلقي علينا مسؤولية بالدرجة الأولى تجاه شعب فلسطين وبالتالي تجاه أمن واستقرار المنطقة بأسرها

انه في الوقت الذي تعمل فيه القوي التي تدعي لنفسها الرفض استقطاب وتفرقة عناصر المقاومة.. تقف مصر ضد هذه المحاولات بقوة.. للتعامل مع شعب فلسطين ككيان واحد ذي هدف مشترك

ومن أجل استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه.. سقط في ساحة المعركة عبر أربعة حروب ضارية منذ عام ١٩٤٨ مائة ألف شهيد وجريح مصري.. وبذل بسخاء مليارات الجنيهات لمواجهة متطلبات الحرب أو الاستعداد لها.. وأن ذكر هذه التضحيات المصرية ليس بهدف التلميح بالمن والتفضل علي الشعب الفلسطيني.. بل العكس فإن تضحياتنا في سبيله هي مصدر فخر لنا.. اننا عند مبادئنا ومسئولياتنا ولا نتخلي عن أشقائنا مهما كان الثمن ومهما كان العطاء

ثم وقعت حرب أكتوبر المجيدة التي خاضتها مصر ضد إسرائيل لتحقيق نصراً يفوق الحسابات والاستراتيجيات بكل مقياس عالمي

ولم يكن هذا النصر من أجل شعب مصر فحسب.. بل انه كان وبنفس القدر من أجل الشعب الفلسطيني والأمة العربية بأسرها

لقد أفاقت حرب أكتوبر المجيدة اسرائيل علي حقيقة لا لبس فيها وهي أنها لا بد وأن تعيش في سلام مع كافة الشعوب العربية وخاصة الشعب الفلسطيني

ومن هنا بدأت المرحلة النهائية في تاريخ النضال المصري من أجل شعب فلسطين.. وهي بذل كل الطاقات والجهود الدبلوماسية من أجل تحقيق السلام الشامل والعاقل الذي يوفر للشعب الفلسطيني حقه في تأكيد ذاته ومصيره ومستقبله

أيها السادة والسيدات

لقد بدأت معركة النضال المصري من أجل السلام علي ساحة الأمم المتحدة.. إذا إنه نتيجة لما تركته حرب أكتوبر من آثار إيجابية علي اتجاهات المجتمع الدولي تجاه المشكلة الفلسطينية ونتيجة للمساهمة السياسية الفعالة التي قامت بها مصر في دوائر الأمم المتحدة بالتنسيق والتعاون مع الدول الصديقة.. تحول أسلوب تعامل تلك المنظمة الدولية تماماً مع المشكلة الفلسطينية لقد اتسم تناول هذه المشكلة حتي عام ١٩٧٤ علي أنها مشكلة لاجئين.. تنظر المنظمة تجاههم بعين العطف الإنساني لتوفير الحد الأدنى من الإغاثة الذي يمكن أن يبقوهم علي قيد الحياة.. وهكذا انشغل المجتمع الدولي بجمع الإغاثة والتبرعات متناسياً أسباب المشكلة.. متناسياً الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني الذي كادت أن تتوه هويته كما ضاعت من قبل أرضه

ثم كان التحول الأكبر في عام ١٩٧٤.. حيث فرضت المشكلة الفلسطينية نفسها علي أنها مشكلة تقرير مصير شعب.. أي مشكلة سياسية بالدرجة الأولى لها آثارها الخطيرة ليس علي أمن المنطقة فحسب بل وعلي السلم والأمن الدوليين أيضاً

ولقد نتج عن هذا التحول أن احتشدت جهود المنظمة لحل تلك المشكلة.. وبرز ذلك في القرار رقم ٣٢٣٦ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤. ومن بين ما نص عليه هذا القرار

تأكيد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني

الاعتراف بأن الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في إنشاء السلام في منطقة الشرق الأوسط

الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني إستعادة حقوقه بكل الوسائل طبقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة

ثم أخذت تلك الحقوق الثابتة التي أقرتها المنظمة الدولية شكلاً تنظيمياً.. حينما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين في عام ١٩٧٥ القرار رقم ٣٣٧٦ الذي نص علي إنشاء اللجنة الخاصة بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.. مع تكليفها بإعداد برنامج لتنفيذ هذه الحقوق ثم توالت الجمعية العامة عاماً بعد عام مؤكدة ما سبق أن أقرته في عام ١٩٧٤.. ولكن للأسف لم تتمكن الجمعية العامة أو مجلس الأمن من التوصل لنتائج عملية لأسباب مختلفة تتعلق بطبيعة وضع المنظمة الدولية.. وتتعلق أيضاً بالمدى البعيد الذي ذهب إليه التعنت الإسرائيلي

وهنا .. أيها السادة والسيدات.. كان لابد من وقفة مصرية أخري علي طريق السلام

لترجمة قرارات الأمم المتحدة إلي عمل فعلي ذي نتائج محددة

ولقد تجسمت هذه الوقفة المصرية التاريخية في مبادرة السيد الرئيس المقدسة للقدس في نوفمبر عام ١٩٧٧ التي شددت العالم أجمع بما فيه الشعب الإسرائيلي ليسمع بأذن صاغية وبإعجاب باهر قول السيد الرئيس من علي منبر الكنيست الإسرائيلي

ان قضية شعب فلسطين وحقوق شعب فلسطين المشروعة لم تعد اليوم موضع تجاهل أو إنكار من أحد.. بل لا يحتمل عقل يفكر أن تكون موضع تجاهل أو إنكار انها واقع استقبله المجتمع الدولي غرباً وشرقاً بالتأييد والمساندة والاعتراف في موثيق دولية وبيانات رسمية لن يجدي أحد أن يصم أذنه عن دويها المسموع ليل نهار، أو يغمض عينيه عن حقيقتها التاريخية

ولقد كان من البديهي أن تحقق مبادرة السيد الرئيس انتصارات سياسية حاسمة لما حظت به من تأييد عالمي إذ تم

في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد لترسي لأول مرة في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي أسس السلام الشامل والعدل في المنطقة وكانت أولى الخطوات علي طريق هذا السلام هي توقيع معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية

ولقد واكب توقيع هذه المعاهدة بدء مفاوضات الحكم الذاتي الكامل التي من شأنها كما نصت اتفاقيات كامب ديفيد أن تتسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإداراتها المدنية بالكامل من الضفة الغربية وغزة وأن يقوم الشعب الفلسطيني هناك بإدارة شؤونه الداخلية بالكامل لمدة خمس سنوات كفترة انتقالية.. علي أن تبدأ في نهاية السنة الثالثة من الحكم الذاتي الكامل مفاوضات التمهيدي لأن يمارس الفلسطينيون بأنفسهم تقرير مصيرهم طبقاً لحقوقهم المشروعة..، ومن ذلك يتضح أن الحكم الذاتي الكامل هو وسيلة وليس غاية.. هو وسيلة لأن يقرر الفلسطينيون كيانهم النهائي ومستقبلهم

ولقد وضعت مصر نصب عينيها منذ أن بدأت تلك المفاوضات مبدأً ثابتاً وهو أننا لا نتكلم أو نقرر نيابة عن الفلسطينيين.. طبيعة مستقبلهم ومصيرهم.. بل أن كل ما نبذله ونرمي له هو وضعهم على الطريق الصحيح.. الذي يهيء الجو المناسب لأن يقرروا ما يهدفون إليه وفقاً لإرادتهم ومتطلبات هويتهم وبالرغم من مرور أكثر من خمسة عشر شهراً علي استمرار هذه المفاوضات فإنه لم يتحقق التقدم المأمول للتوصل إلي ما نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد من تحقيق الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وغزة في خلال عام من تاريخ توقيع الاتفاقيات وذلك بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية التي تدعي حقوقاً تاريخية وأسباب أمنية لا أساس لها من الصحة أو الحقيقة ولا تتفق مع ما جاء في الاتفاقيات والقرار ٢٤٢ الذي بنيت عليه كامب ديفيد

وازاء هذا الموقف.. فقد دعونا لعقد مؤتمر قمة ثلاثية تضم كلاً من السيد الرئيس ورئيس الولايات المتحدة ورئيس الوزراء بيجين من أجل تأكيد القراءة أو النظرة الصحيحة لما تضمنته اتفاقيات كامب ديفيد بحيث يمكن دفع مفاوضات الحكم الذاتي نحو هدفها المنشود بما يتفق مع مطالب الفلسطينيين وحقهم في تقرير مصيرهم

ومن المنتظر أن ينعقد هذا المؤتمر بعد أن يتولي الرئيس ريجان مقاليد الرئاسة رسمياً

أيها السادة والسيدات

أن الأساس الذي أرسيناه في اتفاقيات كامب ديفيد.. هو وضع الفلسطينيين علي بداية الطريق نحو تقرير مصيرهم بأنفسهم سواء بالاتحاد مع الأردن أو بأي أسلوب آخر يتفق مع متطلباتهم وآمالهم وعلي ذلك وطبقاً لهذه الاتفاقيات فإنه يكون من غير المعقول من ناحية المبدأ أن تفرض علي الشعب الفلسطيني حلاً قبل أن نعطيهم

الفرصة أولاً لكي يتدبروا شئونهم الداخلية كاملة بأنفسهم بعد أن يكونوا قد تخلصوا من الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم في الضفة الغربية وغزة

وأود أن أؤكد هنا أننا لسنا ضد مشاركة الأردن في عملية السلام في الضفة الغربية وغزة، بل أننا وقعنا في اتفاقيات كامب ديفيد علي مشاركة الأردن في عملية السلام إذا رغبت خاصة عند بدء المرحلة الثانية من المفاوضات لتقرير المصير والتي تبدأ في نهاية السنة الثالثة من قيام الحكم الذاتي وعلي ذلك.. فالأردن من خلال علاقاته بالضفة الغربية.. له دور من أجل المساهمة مع الأطراف المعنية الأخرى في كامب ديفيد في مساعدة الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره ومستقبله.. ولكنه ليس من المتصور أن يتحول هذا الدور في غيبة إرادة الشعب الفلسطيني ليفرض عليه حلاً مسبقاً بالانضمام في أي شكل من أشكال الاتحاد مع الأردن دون أن يكون ذلك نابعاً أساساً من رغبة الشعب الفلسطيني وبعد توفير كل ظروف الحكم الذاتي التي تمهد وتيسر لمقدراته أن يقرر الطريق الذي يقره ويختاره

أيها السادة والسيدات

أنه بالرغم من عدم التوصل إلي التقدم المنشود في مفاوضات الحكم الذاتي الآن.. فإن ذلك لا يمكن أن يعتبر بأي مقياس مؤشراً لتجمد هذه المفاوضات.. إذ أننا نحرز في كل يوم نصراً سياسياً في الميادين المختلفة لصالح إنجاز أهداف هذه المفاوضات ان اشتراك الولايات المتحدة كشريك كامل في هذه المفاوضات من أجل تحقيق الحكم الذاتي الكامل هو نصر سياسي لهذه المفاوضات كما أن اتجاه أوروبا لاتباع دور نشط في المنطقة والذي تمثل في بيان فينسيا وما أعقبه من زيارة مستر ثورن ممثل دول السوق لمصر ودول المنطقة ثم الاجتماعات الأخرى المقررة لدول السوق لترجمة بيان فينسيا إلي خطوات معلنة هو نصر سياسي للمفاوضات

أن تأييد كثير من دول العالم وخاصة الدول الأفريقية ممثلة في منظمة الوحدة الأفريقية وما صدر عن قمتها في سيراليون هذا العام من تأييد للجهود المصرية للسلام هو نصر سياسي للمفاوضات.. وأن تأييد مؤتمر الاشتراكية الدولية الذي انتهى منذ أيام لحقوق الشعب الفلسطيني ولعملية السلام التي تساهم فيها مصر بكل طاقاتها هو نصر سياسي للمفاوضات

أن تأييد غالبية الشعب الإسرائيلي لمسيرة السلام بالرغم من تعنت الحكومة الإسرائيلية هو نصر سياسي للمفاوضات أن هذه الانتصارات السياسية العديدة لهي كفيلة في النهاية لأن تشكل قوة الضغط اللازمة علي الحكومة الإسرائيلية لكي تغير من موقفها.. وهي كفيلة أيضاً لكي تولد قوة الدفع اللازمة للإسراع بتحقيق الحكم الذاتي الكامل الذي يمهد الأرض الصلبة لحل المشكلة الفلسطينية برمتها في إطار من العدالة والحقوق المشروعة التي اتخذها المجتمع الدولي لشعب فلسطين وعلي طريق السلام.. ستوالي مصر جهودها وحشد كل طاقاتها حتي تبرز شمس الحرية علي الشعب الفلسطيني الشقيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته